

الإقناع

وإذا قطع قطعت يده اليمنى إلخ .

وإذا وجب القطع قطعت يده اليمنى من مفصل الكف وحسنت وجوبا وهو : أن يغمس موضع القطع من مفصل الذراع في زنيت مغلي فإن عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب وحسنت وجوبا وصفة القطع : أن يجلس السارق ويضبط لئلا يتحرك وتشد يده بحبل وتجر حتى يتبين مفصل الكف من مفصل الذراع ثم توضع بينهما سكين حادة ويدق فوقها بقوة لتقطع في مرة واحدة أو توضع السكين على المفصل وتمد مدة واحدة وإن علم قطعاً أوحى من هذا قطع به ويسن تعليق يده في عنقه زاد جماعة ثلاثة أيام إن رآه الإمام ولا يقطع في شدة حر ولا برد ولا مريض في مرضه ولا حامل حال حملها ولا بعد وضعها حتى ينقضي نفاسها وإذا قطعت يده ثم سرق قبل اندماليها لم يقطع حتى يندمل القطع الأول وكذا لو قطعت رجله قصاصاً لم تقطع اليد في السرقة حتى تبرأ الرجل فإن عاد ثالثاً بعد قطع يده ورجله حرم قطعه وحبس حتى يموت ولو سرق ويده اليمنى أو رجله اليسرى ذاهبة قطع الباقي منهما وإن كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى - لم يقطع لتعطيل منفعة الجنس وذهاب عضوين من شق واحد ولو كان الذاهب يديه أو يسراها لم تقطع رجله اليسرى وإن كان الذاهب رجله أو يمانها ويدها صحيان قطع يده اليمنى وإن سرق وله يمنى فذهبت في قصاص أو بأكلة أو تعد - سقط القطع وعلى العادي الأدب فقط سواء قطعها بعد ثبوت السرقة والحكم بالقطع أو قبله إذا كان بعد السرقة لأنه قطع عضواً غير معصوم ولو شهد عليه بالسرقة فحبسه الحاكم لتعديل الشهود فقطعه قاطع ثم عدلوا فكذلك وإن لم يعدلوا وجب القصاص على القاطع وإن ذهبت يده اليسرى أو مع رجله أو مع إحداها فلا قطع وإن ذهبت بعد سرقته رجلاه أو يمانها قطع : كذهاب يسراها نصاً ومثلاً ولو أمن تلفه بقطعها وما ذهب معظم نفعها كمعدومة : لا ما ذهب منها خنصر أو بنصر أو إصبع سواهما ولو الإبهام وإن وجب قطع يمانه فقطع القاطع يسراه بدلاً عن يمينه أجزاء ولا يقطع يمانه أما القاطع فإن كان قطعها من غير اختيار من السارق أو كان أخرجها السارق دهشة أو طناً منه أنها تجزئ فقطعها القاطع عالماً بأنها يسراه وأنها لا تجزئ فعليه القصاص وإن لم يعلم أنها يسراه أو ظن أنها تجزئه فعليه ديتها وإن كان السارق أخرجها اختياراً عالماً بالأمرين فلا شيء على القاطع ولا يقطع يمنى السارق ويجتمع القطع والضمان فيرد العين المسروقة إلى مالكيها وإن كانت تالفة وهي من المثليات - فعليه مثلها وإلا فقيمتها : قطع أو لم يقطع موسراً كان أو معسراً وإن فعل في العين فعلاً نقصها به : كقطع الثوب ونحوه وجب رده ورد نقصه والزيت الذي يحسم به وأجرة القطع من مال السارق

